دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية، ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧ (*)

عبد الحميد محفوظ الزقلعي

مستشار اقتصادي.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ١-٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

مقدمة

تستعرض هذه الورقة، بإيجاز، أهم الجوانب المتعلقة بالعون الإنمائي العربي ودوره في تمويل التنمية العربية. وسوف يتم التركيز على العون المقدّم من مؤسسات وصناديق التنمية العربية كنموذج رئيسي للعون العربي، وذلك بسبب توفر بيانات عن هذا العون من مصادره، أي من المؤسسات العربية التمويلية المانحة، وكذلك لتنامي دور هذه المؤسسات في تقديم المساعدات الإنمائية، بمعنى أنها أصبحت الركيزة الأساسية للعون العربي.

ومن المعروف أن العون يقدم أيضاً مباشرة من الدول في شكل عون ثنائي، عن طريق وزارات المالية في الدول المانحة، إلى الجهات المعنية في الدول المستفيدة، وكذلك من مصادر أخرى[١]. ولكننا سنركز في هذه الورقة على المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية الإقليمية للأسباب سالفة الذكر.

وستناقش الورقة بعض الجوانب التي تظهر أهمية المساعدات الإنمائية العربية وموقعها بين مصادر التمويل الكلية، كمؤشر مبدئي لدور تلك المساعدات الإنمائية، وتتعرض لدور المساعدات الإنمائية العربية الإيجابي، بخلاف حجم ونسبة تلك المساعدات، وفي الوقت ذاته، تستعرض هذه الورقة أوجه القصور القائمة، وبعض القضايا ذات الأهمية للعون، ووسائل زيادة وتحسين فاعلية العون العربي للاقتصادات العربية، وتلافي المعوقات القائمة.

ولأن للموضوع جوانب عديدة، فإن هذه الورقة ستعمد إلى التركيز والاختصار قدر الإمكان، ويأمل كاتب هذه الورقة أن يكون موضوعها محل بحث موسّع في المستقبل بإذن الله تعالى.

أولاً: عنصر المنحة ومميزات العون العربي

تتعدد مصادر التمويل الخارجي لبرامج ومشاريع التنمية من زاوية درجة اليسر. فبعضها يكون بشروط تجارية، وبعضها بشروط ميسّرة تنعكس في شروط التمويل المتمثلة بصفة أساسية في سعر الفائدة وفترة السماح ومدة الإقراض. ولكي تأخذ التدفقات شكل المساعدات الإنمائية الميسّرة يتعين أن تتضمن عنصراً للمنحة، تعارف على أنه لا يقل عن ٢٥ بالمئة[٢].

وعنصر المنحة هو الفرق بين القيمة الاسمية ومجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط والفوائد)، التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على

(١) التدفقات المالية لها صور متعددة، منها المساعدات الميسرة من الدول وصناديق التنمية، التي عادة ما تأخذ شكل قروض ميسرة أو منح ومعونات فنية، وهناك أيضاً العون الأهلي الذي تقدمه مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني. وعلى المستوى التجاري، أي التدفقات غير الميسرة فهذه قد تأخذ شكل قروض مصرفية، وائتمانات، تصدير، وخطوط ائتمان وغيرها.

(٢) Kunibert Raffer and H. W. Singer, *The Foreign Aid Business: Economic Assistance and Development Co-operation* (Cheltenham, UK; Brookfield, VT: E. Elgar, 1996).

أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم الذي تستخدمه (OECD) في حساب القيم الحالية لمبلغ خدمة القرض هو ١٠ بالمئة. ويستخدم عنصر المنحة لمقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف شروط الإقراض سالفة الذكر. وبذلك يمكن تلخيص عنصر المنحة أنه الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية.

ويجدر التنويه أن سعر الخصم المشار إليه أصبح غير عملي، ومرتفعاً، مقارنة بمتوسط أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة، حيث اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض بدرجة كبيرة، وهو ما دفع بعض المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير) والإقليمية إلى احتساب سعر خصم أقل، قد يتراوح بين ٦ ـ ٧ بالمئة حسب متوسطات أسعار الإقراض السائدة تجارياً.

ويتميز العون العربي في مجمله بشروط ميسّرة مثل انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد أي ارتفاع نسبة عنصر المنحة فيها، وهو ما يسهم في تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي على الدول المستفيدة. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة من صناديق ومؤسسات التنمية العربية تتضمن عنصر منحة يتراوح بين ٤٠ ـ ٤٥ في المئة، وذلك بمعايير OECD التقليدية، التي تحتاج برأينا إلى مراجعة في ضوء التطورات في أسواق المال الدولية. كما يتميز العون العربي بأنه مساعدات من دول نامية إلى دول نامية أخرى (جنوب/ جنوب)، وأن مؤسسات وصناديق التنمية العربية قد تكونت لديها خلال العقود الثلاثة الماضية خبرات مهمة في مجالات مثل: تصميم وتقييم المشاريع، أنواع الإقراض، تنسيق المساعدات، ومتابعة المشاريع. وقد أدى ذلك إلى إنجاز مشاريع هامة في العديد من دول العالم، وعلى الأخص في الدول العربية مثل مشاريع السدود، والمياه، والكهرباء، والربط الكهربائي، والطرق السريعة الرئيسية. يقول هاوكنز[٣]: «إنه من المنظور أن تبقى المساعدات جزءاً مستداماً من الاقتصاد العالمي، وإن المساعدات الإنمائية ليست فقط زيادة في الثروة، ولكنها تزيد من تأثير الموارد المحلية في عمليات التنمية».

وقد أدى نمو دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية على النحو سالف الذكر إلى انفتاح تلك الصناديق على مؤسسات التمويل والتنمية الدولية والإقليمية، ومطالبة الأخيرة بتكثيف وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق مع الصناديق والمؤسسات العربية، ومنها البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية. ومن أهم ما يميز العون العربي أيضاً، في مجمله، أنه لا يرتبط بشروط سياسية مثل بعض أنواع العون الأخرى التي تقدم من دول كبرى، أو من دول إلى مستعمراتها السابقة، أو من مؤسسات دولية تشترط أنماطاً معينة

(٣) E. K. Hawkins, *The Principles of Development Aid*, Development Economics, Penguin Modern Economics Texts (Harmondsworth: Penguin, 1970).

للتنمية والسياسات الاقتصادية. إن معظم المساعدات الإنمائية العربية تتضمن فقط شروطاً موضوعية تنصبّ على المشروع وطرق تنفيذه، وبما يؤدي إلى تأمين أفضل الأوضاع الاقتصادية له، وتحقيق أقصى درجة من الشفافية.

ثانياً: مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية العربية

تشمل مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية والدولية، المعروفة بـ «مجموعة التنسيق»: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ويبلغ رأس المال المدفوع والاحتياطي لهذه المجموعة نحو ٤٢ مليار دولار[٤].

تمّ إنشاء مجموعة التنسيق عام ١٩٧٤، ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مهام أمانة هذه المجموعة. وتهدف المجموعة إلى توفير المزيد من التنسيق والفعالية في عمليات العون الإنمائي التي تقوم بها، وتحقيق الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى صناديق ومؤسسات التنمية العربية.

تعقد المجموعة اجتماعات دورية تتبادل فيها وجهات النظر في سياسات وبرامج العمليات، وتنسيق تمويل المشروعات، والاتفاق على التمويل المشترك، والبعثات المشتركة. وتتم في اجتماعات المجموعة مراجعة طلبات التمويل، وأهم المشروعات ذات الأولوية، وكذلك مناقشة علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية. وقد أنجزت المجموعة أيضاً منظومة من قواعد العمليات وترسية المشاريع وأسس التعاقد مع المقاولين والاستشاريين، تستعين بها في تنفيذ عملياتها، بما ينسجم، أيضاً، مع ما هو معمول به في مؤسسات التمويل الدولية، هذا بالإضافة إلى التمويل المشترك للعمليات، الذي يعد من أهم ما تقوم به المجموعة في مجال التنسيق. وتعمل المجموعة أيضاً على تطوير الكوادر البشرية، وبناء القدرات المؤسسية لدى مؤسسات الدول المستفيدة، إضافة إلى تبادل الخبرات.

١ ـ إجمالي مساعدات مجموعة التنسيق

تظهر البيانات الصادرة عن أمانة مجموعة التنسيق أن الإجمالي التراكمي للمساعدات الإنمائية المقدَّمة منها بلغ بنهاية عام ٢٠٠٧ نحو ٨٠ مليار دولار أمريكي (٧٩٩٩٧ مليون دولار)، موّلت ٥٤٩٣ عملية في ١٣٥ بلداً نامياً، الجدولان الرقمان (١) و(٢).

(٤) *Arab National and Regional Development Institutions: 2004, a Profile* (Vienna: OPEC Fund for International Development, 2004), <http://www.opecfund.org/publications/arab_profile_2004/ProfileArab2004.pdf>.

الجدول الرقم (١)
العمليات التمويلية لمجموعة التنسيق بنهاية ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

مجموعات الدول	قيمة العمليات	النسبة المئوية (بالمئة)
الدول العربية	٤٧٣٨٧,٤٣	٥٩,٢
الدول الأفريقية	١٢٦٤١,٠١	١٥,٨
الدول الآسيوية	١٨١٣٦,٥٢	٢٢,٧
دول أمريكا اللاتينية	١٢٣٥,٠٦	١,٦
دول أخرى	٥٧٠,٤٣	٠,٧
الإجمالي	**٧٩٩٩٧,٤٥**	**١٠٠,٠**

وقد وُزِّع هذا التمويل قطاعياً على النحو التالي: ٥٩,٣ بالمئة لمشاريع البنى الأساسية التي تشمل قطاعات النقل والاتصالات (٢٤,٥ بالمئة)، الطاقة (كهرباء ونفط وغاز) (٢٦,٧ بالمئة)، المياه والصرف الصحي (٨,١ بالمئة)، و(٢٦,٠) بالمئة للقطاعات الإنتاجية وتشمل الزراعة والثروة الحيوانية (١٣,١ بالمئة)، والصناعة والتعدين (١٢,٩ بالمئة)، وحوالى ١٤,٧ بالمئة للقطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان والتدريب والسياحة ودعم موازين المدفوعات.

ومن حيث التوزيع الجغرافي فقد بلغ نصيب الدول العربية ٥٩,٢ بالمئة من إجمالي هذا التمويل (٤٧٣٨٧ مليون دولار)، والدول الآسيوية ٢٢,٧ بالمئة، والدول الأفريقية ١٥,٨ بالمئة، ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأخرى ٢,٣ بالمئة، الجدول الرقم (٢).

أما نسب مساهمة الجهات المانحة في هذا التمويل فقد بلغ نصيب البنك الإسلامي للتنمية ٣٠,٥ بالمئة، والصندوق العربي ٢٤,٤ بالمئة، والصندوق الكويتي ١٨,٥ بالمئة، والصندوق السعودي ١٠,٥ بالمئة، وصندوق الأوبك ٨,٣ بالمئة، وصندوق أبو ظبي ٤,٣ بالمئة، والمصرف العربي ٣,٤ بالمئة، الجدول الرقم (٣).

تعطي المعلومات سالفة الذكر فكرة إجمالية عن المساعدات الإنمائية التي قدَّمتها مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية العربية. ومن المعروف أن تاريخ إنشاء كل من هذه المؤسسات والصناديق يختلف عن الآخر، إذ تأسس الصندوق الكويتي عام ١٩٦١، والصندوق العربي عام ١٩٧١، وصندوق أبو ظبي عام ١٩٧١، والمصرف العربي عام ١٩٧٣، والصندوق السعودي عام ١٩٧٤، والبنك الإسلامي عام ١٩٧٥، وصندوق الأوبك عام ١٩٧٦، وبرنامج الخليج العربي (أجفند) عام ١٩٨١.

٢ ـ المساعدات الإنمائية للدول العربية

على مستوى التمويل المقدَّم إلى الدول العربية فقط، الذي بلغ نحو ٤٧,٤ مليار دولار،

فقد قُدِّمت ٢٢٢٠ عملية. وقد تصدر الصندوق العربي مساهمات المؤسسات المانحة بسبب أن جلّ أنشطته يتركز في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية فقط، وذلك بحكم اتفاقية إنشائه، بخلاف المؤسسات والصناديق الأخرى التي تعمل في سائر الدول النامية، أو في الدول الأفريقية غير العربية مثل المصرف العربي. فقد بلغت مساهمة الصندوق العربي في إجمالي التمويل المتراكم حتى نهاية عام ٢٠٠٧ المقدَّم إلى الدول العربية ٤١,٠ بالمئة، مقابل ٢٥,١ بالمئة للبنك الإسلامي، ١٦,٩ بالمئة للصندوق الكويتي، ٨,٦ بالمئة للصندوق السعودي، ٥,٧ بالمئة لصندوق أبو ظبي، ٢,٧ بالمئة لصندوق الأوبك، الجدول الرقم (٤).

وكان التوزيع القطاعي للتمويل الذي قُدِّم إلى الدول العربية على النحو التالي: ٦٠,٢ بالمئة لقطاعات البنى الأساسية موزَّعة بين ٢٨,٤ بالمئة لقطاع الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)، و٢٢,٤ للنقل والاتصالات، و٩,٤ للمياه والصرف الصحي، و٢٧,٥ بالمئة للقطاعات الإنتاجية موزَّعة بين ١٤,٠ بالمئة للصناعة والتعدين و١٣,٥ بالمئة للزراعة والثروة الحيوانية، ١٢,٣ بالمئة للقطاعات الأخرى التي تشمل قطاعات التعليم والصحة والإسكان والتدريب ودعم موازين المدفوعات، الجدول الرقم (٥).

ويتشابه تقريباً التوزيع القطاعي للعون المقدَّم إلى الدول العربية مع التوزيع العام لإجمالي التمويل العربي المقدَّم إلى سائر الدول النامية.

الجدول الرقم (٢)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمجموعة التنسيق
بنهاية عام ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)

القطاع	إجمالي عمليات التمويل	عمليات التمويل للدول العربية
البنى الأساسية	٥٩,٣	٦٠,٢
ـ النقل والاتصالات	٢٤,٥	٢٢,٤
ـ الطاقة	٢٦,٧	٢٨,٤
ـ المياه والصرف الصحي	٨,١	٩,٤
القطاعات الإنتاجية	٢٦,٠	٢٧,٥
ـ الزراعة والثروة الحيوانية	١٣,١	١٣,٥
ـ الصناعة والتعدين	١٢,٩	١٤,٠
القطاعات الأخرى	١٤,٧	١٢,٣
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وإذا أخذنا في الاعتبار إجمالي العون الإنمائي العربي (دول ومؤسسات وصناديق)، كما يظهره **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنجد أن مجموعة مؤسسات وصناديق التنمية

العربية قد ساهمت بنحو ٦١ بالمئة من إجمالي العون العربي، وكما سبق أن أشرنا إلى أن دور هذه المؤسسات والصناديق متطور ومتنامٍ بعدما اكتسبت خبرات وتجارب واسعة في تمويل التنمية في سائر الدول النامية.

٣ ـ عمليات مؤسسات المجموعة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧

تسهيلاً لعمليات المقارنة، كان من الأجدى توحيد فترة البيانات، نظراً إلى اختلاف تاريخ بدء أنشطة مؤسسات وصناديق التنمية العربية، كما سبق وأشرنا.

يظهر الجدول الرقم (٦)، أن مجمل عمليات التمويل التي قامت بها المجموعة خلال فترة السنوات العشر ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧، بلغ نحو ٣٥,٨ مليار دولار بنسبة حوالى ٤٤,٨ بالمئة من إجمالي ما قدَّمته المجموعة منذ بدايات أنشطتها.

كان نصيب الدول العربية منها ٥٩,٣ بالمئة، تليها الدول الآسيوية ٢٢,٧ بالمئة، والدول الأفريقية ١٥,٦ بالمئة، ودول أمريكا اللاتينية والدول الأخرى ٢,٤ بالمئة. ويتشابه هذا التوزيع مع التوزيع الجغرافي لإجمالي المساعدات الإنمائية لمجموعة التنسيق.

وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي العون المقدم من مجموعة التنسيق خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٢١,٢ مليار دولار. وقد اتجه أكثر من ثلاثة أرباع هذا العون إلى تسع دول عربية هي: المغرب (١٥,٥ بالمئة)، مصر (١٣,١ بالمئة)، لبنان (٨,١ بالمئة)، الجزائر واليمن (٧,٤ بالمئة) لكل منهما، عمان وتونس (٦,٥ بالمئة) لكل منهما، سورية (٦,٤ بالمئة)، والأردن (٦,٣ بالمئة)، الجدول الرقم (٧).

وكان توزيع المساعدات الإنمائية التي وجِّهت إلى الدول العربية قطاعياً بنسبة ٢٨,٨ بالمئة لقطاع النقل والاتصالات، ٢٧,٤ بالمئة لقطاع الطاقة (كهرباء ونفط وغاز)، ١١,١ لقطاع المياه والصرف الصحي، ٧,٠ بالمئة لقطاع الصناعة والتعدين، و٦,٩ لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية و١٨,٧ بالمئة للقطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان والسياحة، الجدول الرقم (٨).

وقد قدِّم العون العربي المذكور من قبل الصندوق العربي بنسبة ٤٧,٧ بالمئة، والبنك الإسلامي بنسبة ٢٥,٥ بالمئة، والصندوق الكويتي بنسبة ١٢,٦ بالمئة، وصندوق أبو ظبي بنسبة ٦,٠ بالمئة، والصندوق السعودي بنسبة ٥,٢ بالمئة، وصندوق الأوبك بنسبة ٣,١ بالمئة، الجدول الرقم (٧).

ثالثاً: قضايا من الأهمية إبرازها عن العون العربي

١ ـ طبيعة مصدر العون ونسبته إلى الدخل القومي

إن العون العربي له أهميته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وذلك من

عدة زوايا. فلا يجب أن ننسى أن العون العربي هو عون من دول نامية إلى دول نامية أخرى، وأن الدول العربية المانحة، وإن توفرت لها في هذه الحقبة من الزمن موارد مالية فائضة من صادراتها النفطية، فإن هذا المورد ناضب وقابل للزوال من ناحية، والدول العربية هي في حد ذاتها دول نامية من ناحية أخرى، وليست مثل الدول الصناعية المتقدمة والمطالبة أصلاً بتحقيق نسبة الـ ٠,٧ بالمئة من دخلها القومي كمساعدات إنمائية للدول النامية. ومن زاوية أخرى، فإن الدول العربية هي في معظمها من الدول النامية ذات الدخل المتوسط، وبالتالي لا تحظى بأولوية كبيرة لدى الممولين الدوليين، ومن هنا تأتي أهمية التمويل العربي للتنمية في هذه الدول.

وإذا نظرنا إلى ما تقدمه الدول العربية الرئيسية المانحة، وهي على وجه التحديد مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، منسوباً إلى دخلها القومي الإجمالي، سنجد أن هذه الدول قدمت نسب تراوحت بين ٠,٣ و١,٠ بالمئة، وبمتوسط قدره ٠,٦ بالمئة خلال السنوات العشر ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧، بينما تراوحت نسبة مساعدات دول الداك(٥) إلى دخلها القومي، خلال السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥، من ٠,٢٢ بالمئة (عام ٢٠٠١) إلى ٠,٣٣ بالمئة (عام ٢٠٠٥)(٦)، أي أن الدول العربية المانحة قدَّمت ضعف ما قدَّمته دول الداك كنسبة من دخلها القومي الإجمالي.

٢ ـ الدعم المؤسسي والتدريب

هناك جوانب هامة للتنمية، بخلاف التمويل اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع، من بين هذه الجوانب تكوين الكوادر البشرية. وتقوم مؤسسات وصناديق التنمية، بموجب سياساتها التمويلية، ومن خلال عملياتها وقروضها ومعوناتها الفنية، بتمويل برامج الدعم المؤسسي والتدريب في المؤسسات والشركات المستفيدة القائمة على تنفيذ وإدارة المشاريع الممولة. ويشمل الدعم المؤسسي تجهيز الجهات المستفيدة ببرامج ومنظومات المعلومات الحديثة، وتوفير أجهزة الحاسوب، وتوفير خبراء وفنيين لفترات محددة ولأغراض ذات صلة بأهداف المؤسسات المعنية، وتطوير أنشطتها وزيادة إنتاجيتها. كما تشمل تلك الجهود أيضاً برامج التدريب لمختلف المستويات والتخصصات التي تهتم بالمشاريع الممولة، وتسهم برامج التدريب في الارتقاء بتكوين الكوادر وزيادة قدراتها، مما ينعكس على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في سائر الدول العربية. وتشمل تلك البرامج التدريبية مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية، ويتم إنجاز عمليات الدعم المؤسسي والتدريب من خلال القروض الممولة للمشاريع وكذلك من خلال المعونات والمنح التي تسهم بدور رئيسي وهام

(٥) تضم دول الداك كل من: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٦) *Development Cooperation Report 2006* (New York: Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2006).

في هذا المجال. يقول «لين براون وآخرون»[٧] «إن للمعونة تأثير في الناس والعمل وفي الإنتاجية وإتاحة الفرص في نواح متعددة».

ومن الجدير بالذكر أن هذا الدور المساند لصناديق ومؤسسات التنمية لا يقل أهمية في تقديري عن دورها في التزويد بالأموال اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع الإنمائية ذاتها. ذلك أن عناصر الدعم المؤسسي والتدريب يتعلق جلّها بتطوير قدرات الموارد البشرية وهي من أهم عناصر التنمية على المدى الطويل، وهذا أيضاً ما أثبتته تجارب إنمائية عديدة مثل تجارب التنمية المعروفة في بعض دول جنوب شرق آسيا. يقول «راوكنز»[٨] «إن هدف المعونة منذ التسعينيات اتجه إلى مكافحة الفقر عن طريق الاستثمار في البشر للارتقاء بقدراتهم بما في ذلك التعليم الأساسي والتعليم المهني وتعليم البنات والتعليم في الأرياف، وإن هدف التنمية البشرية هو تقوية الفئة الوسطى».

٣ ـ التشاور ونقل الخبرة

تتراكم لدى مؤسسات وصناديق التنمية العربية خبرات ذات بالٍ في مجالات متعددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنشأ هذه الخبرات نتيجة ممارسة مراجعة دراسات الجدوى، وتقييم المشاريع، والتباحث المستمر مع الاستشاريين والإدارات الفنية والاقتصادية في الجهات المستفيدة حول القضايا الدقيقة مثل تلك المتعلقة بمواقع المشاريع، وجدواها الفنية والاقتصادية، وأمور احتياجات المشاريع التمويلية في ضوء البدائل المختلفة لتحقيق أهداف المشروع، سواء من ناحية الموقع أو الطرق الفنية للإنتاج أو تقديم الخدمات، وتوفير الكوادر، وتسويق المنتجات محلياً أو خارجياً، وإلى غير ذلك من الجوانب التنفيذية الهامة. ونظراً إلى أن هناك خصوصيات لكل دولة ولكل منطقة ومعطيات لكل مشروع، فإن نقل هذه الخبرات المتراكمة وتبادلها، وقيام صناديق ومؤسسات التنمية العربية بتقديم النصح والمشورة إلى الجهات المستفيدة، خاصة في كثير من الحالات التي تمثّل مختنقات لمشاريع معينة، هي من الأمور الهامة المكمِّلة للتمويل ولا تقل أهمية في تقديري أيضاً عن التمويل ذاته. إذ أظهرت التجارب كيف أن التشاور وتبادل الخبرات أفاد في تخفيض التكاليف وتحسين المنتج سواء من حيث اختيار تقنية الإنتاج المناسبة أو تحديد طاقة المشروع، أو اختيار أحسن البدائل في مشاريع هامة كمشاريع مياه الشرب، ومحطات توليد الكهرباء، والطرق.

٤ ـ أهمية العون العربي كمصدر من مصادر التمويل

إن العون المقدَّم من صناديق ومؤسسات التنمية العربية هو أحد روافد مصادر التمويل

(٧) Lynn R. Brown, Patrick Webb and Lawrence Haddad, «The Role of Labour in Household Food Security: Implications of Aid in Africa,» *Food Policy*, vol. 19, no. 6 (December 1994).

(٨) Phillip Rawkins, *Human Resource Development in the Aid Process: A Study in Organizational Learning and Change* (Ottawa: North-South Institute, 1993).

الخارجي، ولا يمثل كل مصادر التمويل الخارجي للتنمية بطبيعة الحال. فالمصادر تشمل مؤسسات وبنوك التنمية الإقليمية والدولية المختلفة، والعون الثنائي المباشر، إضافة إلى البنوك ومؤسسات التمويل التجارية الأكثر كلفة.

إلا أن العون العربي المقدَّم من خلال مجموعة التنسيق، يمثل أهمية نسبية كبيرة، وذلك إذا لاحظنا أن هذه المجموعة قدمت خلال السنوات العشر ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧ إلى الدول العربية نحو ٢١,٢ مليار دولار، بينما بلغ مجموع المساعدات الإنمائية للدول العربية من جميع المصادر نحو مئة مليار دولار (٩٩٧٩٨ مليون دولار) خلال الفترة ذاتها، أي بنسبة نحو ٢١,٣ بالمئة.

وقد أخذنا عيّنة من الدول العربية تشمل ١٢ بلداً عربياً، وكان أساس اختيارها أنها تمثل دولاً عربية نامية متوسطة الدخل وأقل نمواً، ولا تضم بعض الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، التي تحصل على موارد ومساعدات إنمائية خارجية مثل العراق والجزائر. وقد تبين أن هذه المجموعة قدَّمت إليها مؤسسات مجموعة التنسيق، خلال السنوات العشر ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧، نحو ١٨ مليار دولار أمريكي (١٨١٤٢ مليون دولار)، وقد وزِّعت هذه المساعدات بنسبة ١٧,٠ بالمئة للمغرب، ١٥,٣ بالمئة لمصر، ٩,٥ بالمئة للبنان، ٨,٧ بالمئة لليمن، ٨,١ بالمئة لعمان، ٧,٦ بالمئة لتونس، ٧,٥ بالمئة لسورية، ٧,٣ بالمئة للأردن، ٦,٧ بالمئة لكل من البحرين والسودان، ٤,٤ بالمئة لموريتانيا، ١,٣ بالمئة لجيبوتي، الجدول الرقم (٩)، ويلاحظ أن الدول العربية متوسطة الدخل مثل مصر والمغرب ولبنان وعمان وتونس وسورية والأردن والبحرين حصلت على نحو ٧٥ بالمئة من تلك المساعدات، مقابل حصص أقل للدول الأقل نمواً مثل السودان وموريتانيا وجيبوتي (١٢,٤ بالمئة)، عدا اليمن التي بلغت حصتها نحو ٨,٧ بالمئة من إجمالي المساعدات. وبلغت نسبة مساعدات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى إجمالي المساعدات التي تلقتها هذه الدول من جميع المصادر، خلال الفترة ذاتها، (٤٧٥٥٠ مليون دولار) نحو ٣٨ بالمئة، وهي نسبة كبيرة ومؤثرة، تتضح منها أهمية العون العربي المقدَّم، من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية كنسبة إلى إجمالي مصادر التمويل الميسّر، إلى الدول العربية وخاصة إلى الدول الأقل نمواً ومتوسطة الدخل.

وتزداد هذه الأهمية في الدول العربية الأقل نمواً إذ تمثل المساعدات الإنمائية العربية نسبة أكبر إلى إجمالي الاستثمار. ويوضح الجدول الرقم (١٠) تقديرات الاستثمارات في الدول العربية (العيّنة)، وهي مأخوذة من الاستثمارات المكوّنة للناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول. ويوضح الجدول الرقم (١١) نسبة المساعدات المشار إليها في تلك الاستثمارات، ويتضح أن أعلى النسب جاءت في جيبوتي ٢٣,٣ بالمئة، وموريتانيا ١٣,٩ بالمئة، واليمن ٦,٤ بالمئة، ويعود ذلك إلى اعتماد هذه الدول على العون الميسّر وبخاصة العون العربي، ذلك أن مصادر التمويل التجارية عالية التكلفة بالنسبة إلى هذه الدول، إضافة إلى الصغر النسبي لحجم الاستثمارات الكلية ذاتها.

أما النسبة الكلية لمجموعة الدول العربية (العيّنة)، البالغة ٢,٨ بالمئة، فيتعين أن يؤخذ

في الاعتبار أن الاستثمارات تمثل الاستثمارات العامة والخاصة، والمساعدات الإنمائية الميسّرة، ويتجه معظمها، بصفة أساسية، إلى مساعدة الحكومات في تمويل استثمارات التنمية، أي أنها تدعم الاستثمار العام وبذلك تتضاعف نسبة المساعدات في الاستثمارات. أضف إلى ذلك، أن العون يقدم أساساً لتغطية احتياجات المشاريع من النقد الأجنبي، اللازمة لسداد قيمة التوريدات من المعدات والمولدات ومستحقات المقاولين الأجانب، إذ عادة ما تموَّل الاستثمارات الموجهة إلى قطاعات الخدمات المحلية المختلفة من المصادر المحلية (على سبيل المثال تظهر بيانات الصندوق العربي أن قروضه ساهمت في تمويل نحو ٢٧ بالمئة من إجمالي تكاليف المشاريع الممولة بنهاية عام ٢٠٠٧). وفي كل الأحوال فإن أهم ما تظهره هذه الأرقام، أخذاً في الاعتبار كل العوامل التي تمت الإشارة إليها أو غيرها من العوامل، أن الأساس في تمويل التنمية هو الادخار المحلي والموارد المحلية، وأن المصادر الخارجية، وإن كانت مهمة ومساعدة ومفيدة لحل مختنقات التنمية فإنها تبقى عاملاً مساعداً، ويبقى الاعتماد على الذات، وعلى مصادر التمويل الوطنية هو الأساس.

ويشير د. عارف[٩]، «إلى أن المعونة الخارجية قد تشجع التنمية ويتوقف ذلك على دمج المعونة بالمجهود القومي، ويشير أيضاً إلى التساؤل المتعلق إن كانت المساعدات تضعف إرادة الاعتماد على الذات، وأن انسياب التمويل الخارجي قد يؤدي إلى استرخاء الادخار القومي وانتشار القيم الاستهلاكية». ويقول د. مكاوي[١٠]، «إن دولاً قليلة فقط استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات». ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٧ إلى «أن المنح لا تسترد فهي لا تعطي الحافز الكافي للدول المستفيدة لزيادة الدخل والتحكم في الإنفاق وبالتالي تؤدي إلى تبعية مستمرة للعون. وفي هذا الإطار بيّنت الدراسات المتخصصة أن القروض، على عكس المنح، تساهم في دفع النمو الاقتصادي خاصة عند مستوى مقبول من التطور المؤسسي».

ولا بد لي أن أشير هنا أيضاً إلى أن بيانات المساعدات الإنمائية الصادرة عن مجموعة التنسيق تعبّر عن الالتزامات الإجمالية المقررة. ومن المعروف أن السحب الفعلي من حصائل المساعدات الإنمائية يقل عن مقدار إجمالي تلك الالتزامات، بطبيعة حال تنفيذ المشاريع والمعونات الفنية. وقد قامت هذه الورقة باحتساب متوسط نسبة المسحوبات من إجمالي الالتزامات لأربعة من صناديق ومؤسسات التنمية العربية هي الصندوق العربي، والصندوق الكويتي، والصندوق السعودي، والبنك الإسلامي، مرجحة تلك النسبة بحصة كل من هذه الجهات إلى إجمالي المساعدات المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق، كما يوضحها الجدول الرقم (٣):

(٩) نصر محمد عارف، في: سيف الدين عبد الفتاح [وآخرون]، **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي** (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١).

(١٠) أحمد الحسن مكاوي، في: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣)
متوسط نسبة السحوبات

الجهة المانحة	نسبة السحوبات المتراكمة (بالمئة)	نسبة العمليات إلى إجمالي عمليات المجموعة (بالمئة)
الصندوق الكويتي	٨٠	١٨,٥
الصندوق العربي	٧٤	٢٤,٥
الصندوق السعودي	٨٠	١٠,٥
البنك الإسلامي	٧٦,٥	٣٠,٥
النسبة المرجحة للسحوبات	٧٧	--

أي أن السحوبات الفعلية تبلغ أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدَّمة (٧٧ بالمئة)، وبتطبيق هذه النسبة فإن تقديرات المدفوع فعلاً (السحوبات) من مجمل مساعدات المجموعة الإنمائية إلى الدول النامية يبلغ حوالى ٦١,٦ مليار دولار، وتقديرات المدفوع فعلاً كمساعدات من قبل المجموعة إلى الدول العربية يبلغ نحو ٣٦,٥ مليار دولار.

رابعاً: أوجه القصور التي تواجه عمليات العون

يكتنف العون الإنمائي بصفة عامة، والعون العربي كذلك، بعض أوجه القصور ذات الأهمية، بمعنى تلك الجوانب التي تتطلب الاهتمام واتخاذ خطوات للقضاء على أوجه القصور، وتحسين أداء وفاعلية المؤسسات وتدفقات العون ذاتها، حتى يمكن الحصول على أفضل النتائج منها، وفيما يلي أهم تلك الجوانب.

١ ـ بيانات المساعدات الإنمائية

يواجه التعرف بدقة إلى المساعدات الإنمائية، سواء الصادرة من المانحين أو المتلقاة من قبل المستفيدين، مشاكل متعددة؛ منها صعوبة الحصول على تلك البيانات أحياناً، أو عدم الحصول على التحليل الخاص بها من حيث تحديد الجهة المتلقية. فبعض الدول يعتبر أن مثل هذه البيانات «سرية» هذا من ناحية، وهناك تداخل كبير في مفهوم ونوعية بيانات العون ومدلولها في التطبيق، من ناحية أخرى. وبعض البيانات يعطي معلومات إجمالية عن التزامات العون[١١]، وهي بذلك تعطي مؤشراً أكبر من رقم السحوبات الذي يعبّر عن السحوبات الفعلية

(١١) ما زالت أمانة مجموعة التنسيق تصدر بياناتها عن العمليات التمويلية عن إجمالي الالتزامات المعتمدة، وهي تحصل على تلك البيانات من أعضاء المجموعة وهي صناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والدولية.

من حصيلة المساعدات الإنمائية. ناهيك عن غياب مفهوم أكثر دقة وتعبيراً عن «النقل الحقيقي للموارد»، الذي يعبَّر عنه بصافي السحب، فالبيانات سواء التي تعطى من قبل بعض الدول أو من قبل بعض المؤسسات المانحة لا تشتمل على بيان صافي السحب(١٢).

إن هذا الوضع يؤدي إلى صعوبة أخرى في حالة المقارنة، وخاصة إن كان بعض البيانات هو عن إجمالي الالتزامات، والبعض الآخر عن السحوبات أو صافي السحوبات. وأعترف أن هذا البحث يحمل، بطبيعة الحال، عيوب مصادره من ناحية البيانات.

ولعل من المهم والمفيد، أن تتبنى الدول المانحة ومؤسساتها وصناديقها الإنمائية والتمويلية، صيغة موحَّدة تظهر السحوبات وصافي السحب. وقد اتخذت مجموعة التنسيق مؤخراً قراراً في هذا الاتجاه، ونأمل أن يتم تطبيقه من جميع الجهات المانحة، ليتم التغلب على ثغرة دقة وتوحيد بيانات المساعدات الإنمائية العربية، مع إدراكنا المصاعب التي تكتنف ذلك، يقول «هاوكنز»(١٣): «إن أي محاولة لإنتاج أرقام عن العون ستواجه بمصاعب تتعلق بالتعريف والمفاهيم».

٢ ـ جودة ووفرة الدراسات

يتطلب التمويل، وفي الأساس إنشاء المشاريع، توفر دراسات جدوى فنية واقتصادية جيدة وعلى مستوى مهني وفني رفيع، يمكّن من اتخاذ القرارات ويظهر بجلاء الإجابة عن الأسئلة الأساسية المتعلقة باختيار موقع المشروع، واختيار التقنيات الملائمة، وإمكانات التسويق، وتكلفة المشروع، وخطة تمويله، والمردود المالي والاقتصادي له.

وكلما كانت هذه الدراسات جاهزة ومتكاملة، كلما كان العون أقرب وأسرع، إلا أنه من الملاحظ أن كثيراً من المشاريع تكون واردة فقط في الخطط، أو تتوفر عنها مذكرات أو دراسات أولية لا ترقى إلى اتخاذ القرارات الأساسية للمضيّ في تنفيذها، وبالتالي تواجه مؤسسات التمويل صعوبات تتعلق بإمكانيات وسرعة الاستجابة لطلبات تمويل مثل تلك المشاريع. وتتجاوب مؤسسات التمويل أحياناً، وفي حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية، ويقوم جهازها الفني باستكمال الدراسات بالتعاون مع الفنيين المعنيين لدى المتلقّي، وذلك خدمة لأغراض التنمية وبخاصة في الدول الأقل نمواً.

لا شك أن البيوت الاستشارية الكبرى المتخصصة، يوجد فيها نقص في الدول العربية، فلا وجود سوى لبعض البيوت الاستشارية العربية الجيدة وذات الخبرة. إلا أن الأمر يستدعي تشجيع وحفز قيام المزيد من تلك المؤسسات واستمراريتها واستقطاب وتكوين الكوادر

(١٢) يمثل صافي السحب قيمة السحوبات الفعلية خلال فترة زمنية معينة (سنة) مخصوماً منها السداد الفعلي خلال الفترة ذاتها.

(١٣) Hawkins, *The Principles of Development Aid.*

المتخصصة في مختلف المجالات الهندسية والتقنية والمالية والاقتصادية. فحتى مع استخدام مكاتب استشارية أجنبية، يتعين دائماً إيجاد «فريق وطني مناظر» يتابع إعداد الدراسة ومراحلها المختلفة، ويشارك في تمحيص ومناقشة كل عناصر تلك الدراسات، لضمان تكوين كوادر محلية قادرة في المستقبل على إنجاز مثل تلك الدراسات.

٣ ـ الروتين

فضلت كلمة «الروتين» لمفهومها المتعارف عليه، وليس لمعنى الكلمة الدقيق، فالمقصود هو مجموعة الإجراءات والموافقات والتوقيعات المطوّلة التي يتطلبها بعض الأعمال، يضاف إليها عامل الخوف من المسؤولية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى مزيد من التأخير. إن القرارات المتعلقة بالموقع أو بتخصيص الأراضي، أو بترسية المشاريع، أو صرف المستحقات أو تعديل المواصفات وغيرها قد تتطلب وقتاً طويلاً جداً في بعض الدول، «كما إن ضعف التنسيق بين المؤسسات المحلية المعنية في تخطيط وإدارة تنفيذ البرامج والمشاريع الممولة بمساعدات إنمائية، قد حدّ من الاستفادة بالقدر الكافي من هذه المساعدات»(١٤). ومن المعروف أن المساعدات الإنمائية، في معظمها(١٥)، تتجه إلى المساهمة في تنفيذ مشاريع إنمائية، ومن المهم، لجدوى تلك المساعدات والمشاريع، أن يتم إنشاءها حسب البرنامج الزمني للتنفيذ لكي تؤتي منافعها ومردودها. وتوضح التجربة، تأخر تنفيذ بعض المشاريع إلى ما يزيد على ضعف المدة المحدد لها في بعض الأحيان، وهو ما تترتب عليه زيادة في التكاليف وتأخر الحصول على منافع المشروع التي أنشئ من أجلها.

ومن جانب الممولين أيضاً يتطلب الأمر سرعة التجاوب مع طلبات المستفيدين، وبخاصة بشأن توصيات الترسية وتعديل العقود (الأوامر التغييرية) أو تعديل المواصفات. فكلما عمل كل من المستفيد والمانح على تبسيط الإجراءات، وتسريعها في إطار المعقول، كان ذلك أجدى في الالتزام بالبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع، وبالتالي تحقيق المنافع والعوائد المتوقعة منه.

٤ ـ الشفافية

هذا الموضوع فيه شيء من الحساسية، ولذلك سأشير إلى المقصود منه فقط دون إطالة. ففي مؤسسات وصناديق التنمية تقوم قواعد وإجراءات التمويل على ما هو متعارف عليه من إجراء المناقصات والعطاءات المتعلقة بمشاركة أكبر عدد ممكن من المقاولين والاستشاريين

(١٤) **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني** (القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥).

(١٥) بعض المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول تكون في شكل دعم للميزانية (Budget Support)، كما قد تأخذ بعض المساعدات الإنمائية شكل المعونات الفنية والمنح التي تقدم لأغراض التعليم والتدريب والدعم المؤسسي وعقد المؤتمرات والندوات.

لتحقيق أقصى ما يمكن من الوفر في التكاليف من ناحية، والشفافية من ناحية أخرى. حتى وإن تم اللجوء، في حالات معينة، إلى القوائم المختصرة، التي تشمل أيضاً أعداداً من المناقصين، فإن المبدأ الذي يبقى هو تعدد العروض لضمان أقل التكاليف والجودة والشفافية. ويواجه تنفيذ بعض المشاريع، معوقات تتعلق بصعوبة تطبيق تلك القواعد في بعض الأحيان إما بسبب الاستعجال، أو اختيار المناقص الثاني مع تقديم مبررات لأسباب إقصاء الأول، التي قد تكون غير مقنعة تماماً، أو عدم تقدُّم عدد كافٍ أصلاً من المناقصين لوعورة المنطقة أو عدم ملائمة بيئة الأعمال، أو اتخاذ إجراءات بالموافقة على أوامر تغييرية بنسب كبيرة في حجم الأعمال الأصلي دون موافقة المموِّل المسبقة، ومن ثم طلب موافقته لاحقاً كأمر واقع. كل هذه الحالات وغيرها، تمثل عوائق للمانحين، وعوائق لتحقيق الشفافية التي تجتهد مؤسسات التمويل في ضمانها، خدمة للمستفيد ومصالحه أساساً. ومن المهم جداً أن تدعم الدول ومؤسساتها جهود وإجراءات مؤسسات وصناديق التمويل في هذا الاتجاه.

خامساً: تحسين فاعلية العون العربي

إن مقدار العون وحده ليس العامل الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، فهناك عدد من العوامل يلعب دوراً مباشراً في تحسين الأداء الإنمائي. إن التنمية الناجحة تتطلب مزيداً من كفاءة استخدام الموارد، وبخاصة حسن اختيار وتنفيذ المشاريع وارتفاع مردوديتها، وتحسين وتحديث الإدارة والاهتمام بالجودة والسعر معاً. ولأن تدفقات المساعدات الإنمائية تُعدّ جزءاً من تلك الموارد، فإن تحسين أداء العون يعني تحقيق أكبر فائدة من دمج موارد التمويل الخارجية مع الموارد المحلية. وإن كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي تبقى قائمة من قبل الدول النامية عموماً ـ ومعظم الدول العربية من بينها ـ، فإن على الدول المتلقية النظر في تحسين فاعلية العون بصفة مستمرة، وإعادة هيكلة موارد التمويل لتعطي التمويل الأفضل وزناً أكبر وشروطاً أكثر يسراً، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على تحسين القدرة التنافسية للبلد عموماً.

إن تحسين فاعلية العون الإنمائي في الدول العربية، من الأمور التي يتعين أن توليها دولنا العربية المتلقية والمانحة أهمية كبيرة، بغية تعظيم مردود هذا العون وآثاره في الاقتصاد الوطني. وتلعب مجموعة من العوامل دوراً هاماً في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية، نذكر منها ما يلي:

١ ـ أهمية استثمار تلك المساعدات في مجالات ذات أعلى جدوى اقتصادية واجتماعية مؤكدة، طبقاً لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المعتمدة للمشاريع، بمعنى إعطاء الوزن الأكبر لعوامل المردودية خاصة عند اللجوء إلى الاستعانة بمصادر التمويل الخارجي.

٢ ـ أن تكون مبالغ المساعدات الخارجية في حدّها المطلوب عملياً دون مبالغة، إذ إن كثيراً من تلك المساعدات يكون في شكل قروض سيتم سدادها مع فوائدها، مما يمثّل عبئاً

على الموارد. ولا شك أن عبء المديونية الخارجية أصبح هاجساً للعديد من الدول العربية، مما يستدعي تنظيم عملية الاقتراض ووضعها في إطارها الصحيح.

٣ ـ تحسين القدرات التنفيذية ومقوّمات الأداء في أجهزة التنفيذ، بحيث يتم تنفيذ المشاريع في مواعيدها، إذ إن كثيراً ما يترتب على تأخير تنفيذ المشاريع، وهو شيء قائم ومشاهَد بشكل ملحوظ في العديد من الدول العربية، زيادة في تكاليف المشاريع إضافة إلى التأثير السلبي في جدواها، وعدم تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها.

٤ ـ يسهم تخطيط وجدولة عملية تلقّي المساعدات والسحب من حصائل القروض وبرمجة سدادها، انتظام العملية ككل، بما يحقق توفر الأموال حين الحاجة إليها، وارتقاء مصداقية الدولة المعنية وجدارتها الائتمانية في تعاملها مع المانحين، وهو ما ينعكس إيجابياً على بيئة الاستثمار والتمويل فيها.

٥ ـ إيلاء المزيد من الأهمية لتوفر دراسات دقيقة للمشاريع، وكذلك لمتابعة المشاريع بصفة دائمة في ضوء أهداف ومعايير محددة، بحيث يمكن ـ قدر الإمكان ـ تلافي التأخير في التنفيذ وإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع المموَّلة.

٦ ـ يُعدّ تكوين وتدريب الكوادر البشرية، من أهم عوامل نجاح العون في أداء مهامه وبخاصة في مجالات إدارة القروض والمعونات الفنية وتخطيط المشاريع وتقييمها ومتابعة تنفيذها، ولهذا السبب فإنه من المقترح زيادة الاهتمام بعنصر المعونة الفنية غير المستردة. فالمعونات، برغم محدودية مبالغها، قد تسهم بفاعلية عالية على المدى الطويل في رفد جهود التنمية وتعزيزها، وخاصة في إطار تطوير أداء الكوادر البشرية ودعم البناء المؤسسي. يقول «شاكارفارتي»[(١٦)] «إن المساعدات في شكل التعاون الفني أصبحت مصدراً هاماً للمساعدات، وإن هذا العون ينظر إليه كإحدى أدوات مكافحة الفقر في بلدان العالم الثالث».

لقد نجح بعض الدول العربية في تحسين أدائه وإدارته للتمويل المتاح، واستغلاله في أكثر المشاريع نجاعة. وبسبب حرصها على تنظيم وإدارة العون، نجحت تلك الدول أيضاً في أداء التزاماتها في مواعيدها. وقد ترافق ذلك أيضاً مع تطبيق جيد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وتهيئة وتحسين بيئة الاستثمار. وهو ما تحقق نتيجة إصدار العديد من التشريعات والقرارات منها قوانين تشجيع الاستثمار، وقرارات تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمر، وإنشاء إدارة أو مكتب متخصص في الدول المعنية لمتابعة العلاقات مع المانحين وتدفقات العون وسداد الالتزامات ومتابعة المشاريع. ويمكن القول كذلك إن مؤسسات المجموعة إجمالاً تلتزم بمبادئ إعلان باريس حول فاعلية العون، وتشارك في الفعاليات المتعلقة بتطبيق هذه المبادئ، وتساهم كذلك في جهود تخفيض ديون الدول المثقلة بالديون في إطار مبادرة HIPIC.

(١٦) Ashok Chakravarti, *Aid, Institutions and Development: New Approaches to Growth, Governance and Poverty* (Northampton, MA: Edward Elgar, 2005).

ولقد كان للعون العربي دور هام في دعم مشاريع البنية الأساسية ومكافحة الفقر، وكذلك التنمية الاجتماعية في العديد من الدول النامية والعربية، وذلك في ضوء الأولويات التي تحددها الدول المتلقية لتنفيذ خططها وبرامجها الإنمائية. وتهتم الدول المتلقية أيضاً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها تدفقات غير منشئة للدين وتساهم في التنمية في الوقت ذاته.

ومن نافلة القول إن من أبواب تحسين فاعلية العون العربي، زيادة حجمه وأنواعه بما يتلاءم مع احتياجات الدول العربية. وحقيقة الأمر إننا تحدثنا في الفقرات السابقة عن عوامل «نوعية» هامة لتحسين فاعلية العون، لأنه في كثير من الأحيان، لا تكون المشكلة مشكلة أموال بقدر ما هي مشكلة تدني إدارة الموارد والاقتصاد بصفة عامة. والملاحظ، وخاصة في السنوات الأخيرة، هو تنامي احتياجات الدول الإنمائية، بمعنى تنامي الطلب على السلع والخدمات، وهذا شيء طبيعي، فالطلب على خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة يتنامى بسبب تنامي السكان وضرورة الارتقاء بخدمتهم ومستواهم المعيشي، هذا من ناحية، كما إن تكاليف إنشاء المشاريع زادت بشكل ملموس عالمياً وإقليمياً، من ناحية أخرى. ولذلك فإن زيادة حجم تدفقات المساعدات الإنمائية تسهم في مساعدة الدول على تلبية احتياجاتها الإنمائية، ويتطلب ذلك، من بين ما يتطلب، دعم الموارد المالية لصناديق ومؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية.

ومن جانب الدول العربية المانحة فإن دعم وتعزيز دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية يُعدّ على جانب كبير من الأهمية، نظراً إلى أن هذه الصناديق والمؤسسات تعمل طبقاً لمعايير إنمائية موضوعية، وعادة ما تقوم بإسداء النصح إلى الجهات المستفيدة من خلال مراجعة وتقييم المشاريع المموَّلة في إطار تحقيق أكبر استفادة ومردودية منها، وتقوم كذلك بالمساعدة في اختيار التقنيات المناسبة، كما أنها تسهم في تمويل المشاريع الاجتماعية ذات المردود الإيجابي على الموارد البشرية وتنميتها.

وقد اكتسبت صناديق ومؤسسات التنمية العربية خبرات مميزة في مجالات دراسات المشاريع وتقييمها وتحديد شروط المساعدات وتحسينها وتنسيق العون لفائدة الدول المتلقية. وقد قامت الدول والمؤسسات العربية المانحة بتنظيم مؤتمرات للمانحين لعدد من الدول مثل لبنان وفلسطين وموريتانيا واليمن، بالتعاون مع مجموعة من المانحين الدوليين، بغية تحديد المساعدات الإنمائية التي ستقدم إليها، خلال مدى زمني متوسط الأجل، عادة ما يغطي فترة الخطة الإنمائية السارية. وتُعدّ هذه الجهود جيدة في إطار تخطيط العون، وحشد المساعدات الإنمائية، مما يسهم في وضوح الرؤية لصانعي القرار.

وعلى الرغم من تنامي احتياجات الدول العربية المانحة بشكل ملحوظ، إلى تمويل مشاريعها الإنمائية في بلدانها، وتطوير البنى الأساسية فيها وصيانتها، إلا أن المشاهد أن هذه الدول حريصة على استمرار تدفقات المساعدات الإنمائية إلى الدول النامية لديمومة ربط أواصر التعاون والصداقة مع هذه الدول، وتشابك مصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى معها.

ولا شك أنه من ضمن مسؤوليات المؤسسات المانحة أيضاً إيجاد صيغ التمويل الأكثر ملائمة ومناسبة للجهات المتلقية، وبخاصة للمساهمة في حل مختنقات معينة تواجه جهود التنمية، أو لتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية، إضافة إلى تبسيط إجراءات العمليات قدر الإمكان في إطار معايير التمويل الصحيحة، وهناك الكثير مما يمكن عمله من جانب المانحين؛ يقول معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)[١٧]: «إن المساعدات حققت بعض الإنجازات في تمكين الفقراء والفئات المهمشة كما وفّرت استمرارية الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. إلا أن تلك المساعدات ما زالت لم تنقذ الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، كما إنها لم ترقَ بالبنى الأساسية إلى المستوى الملائم».

إن تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية هو مسؤولية مشتركة على كل من المانحين والمتلقين لتلك المساعدات، على حد سواء، كما إنه يسهم في الارتقاء بمردودية المشاريع المموَّلة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ككل في الدول المتلقية للعون.

خاتمــة

تقدِّم الدول العربية المساعدات الإنمائية الميسّرة لمعظم الدول النامية، وتحصل الدول العربية على نسبة هامة من هذه المساعدات، وتقوم صناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية بدور بارز ومتطور في تقديم هذا العون. إذ قدَّمت هذه المجموعة منذ نشأتها نحو ٨٠ مليار دولار أمريكي كمساعدات إنمائية لـ ١٣٥ بلداً، منها ٤٧,٤ مليار دولار للدول العربية.

وللعون العربي أهمية ومكانة مهمة بين مصادر التمويل المختلفة للتنمية العربية ومكافحة الفقر. وتزداد تلك الأهمية لدى الدول العربية متوسطة الدخل والأقل نمواً، إذ يمثل العون العربي لهذه الدول التمويل الأقل تكلفة، وذلك ليسر شروطه مقارنة بمصادر التمويل الأخرى. ويمكن القول إجمالاً إن العون العربي المقدَّم من مؤسسات مجموعة التنسيق وُزِّع قطاعياً بنسبة ٦٠ بالمئة لمشاريع البنى الأساسية، و٢٨ بالمئة للمشاريع الصناعية والزراعية والإنتاجية، والباقي لمشاريع الخدمات الأخرى التي تشمل التعليم والصحة والإسكان، ومع أهمية المصادر الخارجية لتمويل التنمية العربية، وبصفة خاصة العون العربي، إلا أنه يبقى الادخار الوطني والموارد المحلية أساس تمويل التنمية.

وقد نجحت مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية منذ عام ١٩٧٥ في إنشاء مجموعة التنسيق، التي يضطلع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهام أمانتها. وقامت هذه المجموعة بجهود طيبة وناجحة خاصة في مجال تنسيق تمويل المشروعات، والتمويل المشترك، وبخاصة للمشاريع الهامة كالسدود، ومحطات توليد الكهرباء، والربط الكهربائي،

(١٧) نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.

ومشاريع المياه والطرق السريعة والاتصالات، كما أمكنها تنسيق وثائق الإجراءات فيما بينها لأعمال تقييم المشاريع واختيار المقاولين والاستشاريين والتعاقد معهم، وفتحت هذه المجموعة أبواب التشاور مع المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية، وأقامت مؤتمرات خاصة لتوفير التمويل اللازم لدعم مشاريع وخطط التنمية في عدد من الدول العربية.

ويواجه تقديم العون العربي عدداً من المعوقات أهمها ما يتعلق ببيانات العون نفسه وعدم اتساقها مع ما ينشر دولياً. فبعضها عن إجمالي الالتزامات وبعضها عن صافي السحب، وقد بدأت مجموعة التنسيق في العمل على توحيد بيانات العون ويؤمل أن يطبق ما تم الاتفاق عليه في هذا الخصوص. إضافة إلى المعوقات المتعلقة بعدم جاهزية دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية أو عدم شموليتها، والآثار المترتبة على الروتين الإداري وتأخر تنفيذ المشاريع وزيادة تكلفتها وعدم تحقق منافعها على النحو المراد، إضافة إلى ضعف الشفافية في بعض الإجراءات أحياناً.

ومن الأهمية بمكان تحسين فاعلية العون العربي ودعم مؤسساته وصناديقه وتطوير إمكاناتها، وزيادة وتقوية التنسيق فيما بينها. ومن زاوية الدول المتلقية فعليها حسن اختيار المشاريع، واستغلال الموارد بشكل كفء وجيد لتؤتي أحسن مردود، والعمل على تبسيط الإجراءات ودعم إجراءات الشفافية، وتشجيع وتحفيز تكوين الكوادر البشرية في أنشطة الاستشارات الفنية والاقتصادية وتنفيذ المشاريع ■

مراجع إضافية

البنك الإسلامي للتنمية. **التقرير السنوي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤.**

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية. **التقرير السنوي ٢٠٠٧.**

الصندوق السعودي للتنمية. **التقرير السنوي ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧.**

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **التقرير السنوي ٢٠٠٧.**

______ . **بيانات الحسابات القومية للدول العربية**. سنوات مختلفة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. **التقرير السنوي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧.**

Country Assistance Evaluation Retrospective: An OED Self-evaluation. Washington, DC: World Bank, 2005.

Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries: Disbursements, Commitments, External Debt, Economic Indicators, 2002 - 2006. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 2008.

الجدول الرقم (٤)

العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية للدول العربية حسب الجهة المانحة بنهاية عام ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

مؤسسات التنمية	البنك الإسلامي		صندوق أبوظبي		صندوق أوبك		الصندوق السعودي		الصندوق العربي		الصندوق الكويتي		المصرف العربي		المجموع		
الدول	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	بالمئة
الدول العربية																	
١ ـ الجزائر	٢٠٠٤,٤٢	١٦٥	١٧٠,٣٥	٤	٠,٠٠	٠	٤٢١,٢٠	١٩	١٣٢٤,١٦	٢٦	٩١,١٧	٤	٠,٠٠	٠	٤٠١١,٣٠	٢١٨	٨,٥
٢ ـ البحرين	٣٩٩,٠٣	١٨	١٥٥,٩٧	٥	٠,٠٠	٠	٩٤,٦٢	٤	٧٦٧,٩٦	١٧	٤٩٧,٩٢	١٦	٠,٠٠	٠	١٩١٥,٥٠	٦٠	٤,٠
٣ ـ جزر القمر	٢٣,٦٣	٧	١,٠٥	١	١١,٢٥	٩	١٨,٨٤	٤	٠,٠٠	٠	٣٢,٢٦	٥	٩,٥٧	٢	٩٦,٦٠	٢٨	٠,٢
٤ ـ جيبوتي	٤٢,٦٢	١٧	١٢,٠٥	٢	٢٧,٠٥	١٠	٦٩,٨٥	٨	١٥٤,٦٣	١٧	١١١,٥٣	١١	٠,٠٠	٠	٤١٧,٧٣	٦٥	٠,٩
٥ ـ مصر	٨١٨,٤٩	٦٠	٢٣٢,٥١	٨	١٧٤,٦٠	١٢	٤٠٩,٨٥	١٢	٢٦٦٨,٠٨	٤٣	١٦٧٠,٨١	٣٠	٠,٠٠	٠	٥٩٧٤,٣٤	١٦٥	١٢,٦
٦ ـ العراق	٣٥٧,٠٤	٤٢	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٤٠,٠٥	١	٢٠٧,٥٧	١٠	١٧,٩٠	٢	٠,٠٠	٠	٦٢٢,٥٦	٥٥	١,٣
٧ ـ الأردن	١١٢٠,٧٥	٧٦	١٠٩,٦٣	٩	٥٨,٩٢	٩	٣٤٢,٥٣	١٨	١٣٦٨,٥٧	٣٩	٥٧٥,٢٠	٢٧	٠,٠٠	٠	٣٥٧٥,٦	١٧٨	٧,٥
٨ ـ الكويت	٥٢,٣٩	٥	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٥٢,٣٩	٥	٠,١
٩ ـ لبنان	٥٥٢,٨٧	٣١	٧٩,٩٥	٧	٦٤,٠٠	٨	٢٦٩,٨٧	٢٤	١٣١٠,٢٦	٢٤	٤٨٢,٢٠	١٦	٠,٠٠	٠	٢٧٥٩,١٥	١١٠	٥,٨
١٠ ـ ليبيا	٢٩٥,٣٣	١٦	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٥٨٦,٣٧	٩	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٨١١,٧٠	٢٥	١,٩
١١ ـ موريتانيا	٢٥٧,٣٥	٤١	٥٢,٠٢	٥	١٣٩,٢٦	٣٢	٢١٨,٥٣	٨	٨٦٢,٤٥	٤٠	٢٥٣,١٧	١٤	٠,٠٠	٠	١٧٨٢,٧٨	١٤٠	٣,٨
١٢ ـ المغرب	١٩٧٨,٤٩	٩٩	٣٤٦,٠٨	٧	١١١,٣٨	١٣	٣٤١,٨٤	١٦	٢٤٩٨,٦٩	٥١	١٢٤٥,٥٥	٣٣	٠,٠٠	٠	٦٥٢٢,٠٣	٢١٩	١٣,٨
١٣ ـ عمان	٤١١,٢٩	٣١	٤٧١,٦٣	١٢	٢٥,٠٠	١	١١١,٩٨	٦	١٠٦٦,٣٧	٢٤	٥٢٩,٨٨	٢١	٠,٠٠	٠	٢٦١٦,١٥	٩٥	٥,٥
١٤ ـ فلسطين	٤٣,٥٢	١١	٠,٠٠	٠	١٨,٠٠	٢	٠,٠٠	٠	١٧٧,٥٦	٦	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٢٣٩,٠٨	١٩	٠,٥
١٥ ـ قطر	٤٠,٣٥	٢	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٤٠,٣٥	٢	٠,١
١٦ ـ السعودية	٥٤١,٣٥	٢٣	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٥٤١,٣٥	٢٣	١,١
١٧ ـ الصومال	٨٩,٩٤	١٢	٠,٠٠	٠	٣٩,٢١	٧	١٠٠,٦٧	٤	١٣٧,١٥	١٢	١٠٧,٣٢	٤	٠,٠٠	٠	٤٧٤,٢٩	٣٩	١,٠
١٨ ـ السودان	٥٢٣,٧٦	٥٨	٢٠٠,١٣	٥	٢٣٢,٤٢	٢٣	٢٤٨,٩٤	١٥	٩٤٣,٨٦	٢٨	٤٣٤,٧٠	١٩	٠,٠٠	٠	٢٥٨٣,٨١	١٤٨	٥,٥
١٩ ـ سورية	٥٩٨,٠٠	٣١	٥٤٣,٥٧	١١	١٠٣,٢	١٠	٤٢٣,٩٠	١٢	١٨٦٨,١٠	٤٥	١٠٧٧,٢٤	٢٤	٠,٠٠	٠	٤٦١٤,٠١	١٣٣	٩,٧
٢٠ ـ تونس	٨٧١,٧١	١٢٣	٢٠٤,٥٠	١٠	٧٠,٣٢	٩	٣٨٣,٦٨	١٨	١٧١٥,٥٠	٤٣	٥٧٨,٧١	٣١	٠,٠٠	٠	٣٨٢٤,٤١	٢٣٤	٨,١
٢١ ـ الإمارات	٢١٨,١٧	١٦	٨,١٦	١	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٢٢٦,٣٣	١٧	٠,٥
٢٢ ـ اليمن	٦٣٩,١٧	٦٧	١١٢,٧٧	١٢	٢٠١,٦٧	٣١	٥٥٤,٣٧	٢٥	١٧٨٨,٧٧	٧٦	٣١٩,٢٢	٣١	٠,٠٠	٠	٣٦١٥,٩٧	٢٤٢	٧,٦
المجموع الكلي	١١٨٧٩,٦٨	٩٥١	٢٧٠٠,٣٧	٩٩	١٢٧٦,٢٨	١٧٦	٤٠٥٠,٧٢	١٩٤	١٩٤٤٦,٠٥	٥١٠	٨٠٢٤,٧٨	٢٨٨	٩,٥٧	٢	٤٧٣٨٧,٤٣	٢٢٢٠	١٠٠

الجدول الرقم (٥)
العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية للدول العربية حسب القطاعات المستفيدة بنهاية عام ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

البلدان	عدد العمليات	النقـل والاتصالات	الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	أخرى	المجموع
الدول العربية								
١ ـ الجزائر	٢١٨	٤٥٠,٨٢	٦٩٣,٣٣	٤٤٤,١١	٤٤٧,٩٨	١٢٨٣,٨١	٦٩١,٢٥	٤٠١١,٣٠
٢ ـ البحرين	٦٠	٥٢٧,٩٠	٦٠٨,٥٧	١٩٤,٢٦	٠,٠٠	١٧٠,٩٣	٤١٣,٨٣	١٩١٥,٤٩
٣ ـ جزر القمر	٢٨	٦٣,٣١	١٢,٨٦	١٢,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٢٣	٩٦,٦٠
٤ ـ جيبوتي	٦٥	١٧٨,٠٦	١٠١,٥٠	٤,٩٦	١٢,٣٧	١١,٠٣	١٠٩,٨١	٤١٧,٧٣
٥ ـ مصر	١٦٥	٦٠٥,٨٧	٢٣٣٠,٦٤	٤٩٥,٨٤	٦٢٥,٤٩	١٢٣٩,١٣	٦٧٧,٣٧	٥٩٧٤,٣٤
٦ ـ العراق	٥٥	١٦,٤٥	٣٦,٦٥	٠,٠٠	٢٠٧,٣٨	٢٨٧,٢٨	٧٤,٨٠	٦٢٢,٥٦
٧ ـ الأردن	١٧٨	٤٠٠,٧٠	١٤٣٥,٨٧	١٦٦,٦٥	٥٧٨,٨٧	٤٣٠,٢١	٥٦٣,٣٠	٣٥٧٥,٦٠
٨ ـ الكويت	٥	٠,٠٠	٦,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤٦,٣٩	٥٢,٣٩
٩ ـ لبنان	١١٠	٦٣٦,٨٦	٥٧٦,٠٨	٤٧٥,١٢	٣٢,٣١	٠,٠٠	١٠٣٨,٧٩	٢٧٥٩,١٦
١٠ ـ ليبيا	٢٥	١١٧,٥٨	٥١١,٠٨	٠,٠٠	١٩,٦٧	٢٢٣,٣٧	١٠,٠٠	٨٨١,٧٠
١١ ـ موريتانيا	١٤٠	٥٢٤,٢٢	٢٠٢,١٢	٤٣٣,٦٨	١٨٢,١٦	٢٥٠,٦٧	١٨٩,٩٣	١٧٨٢,٧٨
١٢ ـ المغرب	٢٢٣	٢٢٠٠,٣٥	١٦٤٢,٨٥	٥٣٥,١٣	١٨٣٧,٧٩	٢٠٧,٣٧	٣٠٦,٤٨	٦٧٢٩,٩٧
١٣ ـ عمان	٩٢	١١٧٩,٦٥	٧٦٢,٦١	٢٠٦,٨٦	١٧,٢٢	٧٠,٠٨	٢٩٣,٣١	٢٥٢٩,٧٣
١٤ ـ فلسطين	١٨	٢١,٥٥	١١,٣٦	٠,٠٠	٢٢,٠٣	٠,٠٠	٦٢,٦٢	١١٧,٥٦
١٥ ـ قطر	٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤٠,٣٥	٤٠,٣٥
١٦ ـ السعودية	٢٣	١٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٥,٥٧	٤٦٢,٥٦	٤٣,٢٢	٥٤١,٣٥
١٧ ـ الصومال	٣٩	٧٩,٤٠	١٣١,٨٩	٢٣,٩٨	١٦٦,٩٦	١٠,٨٠	٦١,٢٦	٤٧٤,٢٩
١٨ ـ السودان	١٤٨	٦٧٨,١٥	٧٦٤,٣٦	١١٣,٩٣	٥١٨,٨١	٣٤٣,٦٣	١٦٤,٩٣	٢٥٨٣,٨١
١٩ ـ سورية	١٣٣	١٠٥٢,٦٧	١٩٠٧,٠٨	٣٦٣,٠١	٤٢٢,٦٣	٧٣٩,٨١	١٢٨,٨١	٤٦١٤,٠١
٢٠ ـ تونس	٢٣٤	٨٥٥,٨١	٣٣٥,٥٥	٥٥١,٣٠	٩٥٩,٨١	٧٧٨,٢٣	٣٤٣,٧٢	٣٨٢٤,٤١
٢١ ـ الإمارات	١٧	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٥,٠٣	٧١,٣٠	٢٢٦,٣٣
٢٢ ـ اليمن	٢٤٢	٩٤١,١٧	١٣٠٢,٣٢	٤٤٥,٣٨	٣٢٧,٢٣	٩١,٧٠	٥٠٨,١٧	٣٦١٥,٩٧
المجموع الكلي	**٢٢٢٠**	**١٠٦٠٠,٥١**	**١٣٤٣٢,٧٢**	**٤٤٦٦,٤١**	**٦٤٠٤,٢٩**	**٦٦٣٥,٦٤**	**٥٨٤٧,٨٧**	**٤٧٣٨٧,٤٣**
النسبة المئوية		٢٢,٤	٢٨,٤	٩,٤	١٣,٥	١٤	١٢,٣	١٠٠

الجدول الرقم (٦)
العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية
حسب مجموعات الدول المستفيدة للسنوات ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

مجموعات الدول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع	النسبة المئوية
الدول العربية	١٥٦٤	١٦٦٥	١٨٣٢	٢١١٠	٢٥٢١	٢٦٢٧	١٧٠٨	٢٢٣٢	٢٢٧٩	٢٧٠٤	٢١٢٤١	٥٩,٣
الدول الأفريقية	٤١٧	٤٦٢	٤٢٢	٣٧٧	٦٣١	٣٣٧	٦٩٦	٧٢٧	٥٧٣	٩٤٦	٥٥٨٩	١٥,٦
الدول الآسيوية	٣٧٨	٤٨٥	١٠٥٨	١٣٧٢	٦٦٠	١٤٦٩	٦٣٧	٦٧٥	٥٨٢	٨٠٥	٨١٢١	٢٢,٧
دول أمريكا اللاتينية	٥٤	٤٧	٤٦	٣٤	٥٩	٨٢	٣١	١٠٣	٤٦	٦٦	٥٦٧	١,٦
الدول الأخرى	٧٢	١٨	١١	١٠	٨	٢	٣٤	٣٨	١٧	٦٥	٢٧٥	٠,٨
المجموع	**٢٤٨٥**	**٢٦٧٦**	**٣٣٦٩**	**٣٩٠٢**	**٣٨٧٩**	**٤٥١٨**	**٣١٠٦**	**٣٧٧٥**	**٣٤٩٧**	**٤٥٨٧**	**٣٥٧٩٣**	**١٠٠,٠**

الجدول الرقم (٧)
العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية للدول العربية
حسب الجهات المانحة والدول المستفيدة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) (مليون دولار)

المؤسسات التمويلية	البنك الاسلامي		صندوق أبو ظبي		صندوق الاوبك		الصندوق السعودي		الصندوق العربي		الصندوق الكويتي		الاجمالي		
الدول العربية	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	النسبة المئوية
الجزائر	٤٨١,٤٧	١٩	١٢٠,٣٣	٢	٠,٠٠	٠	٢٠٨,١٩	١٤	٧٣٥,٢٤	٨	٣٣,١١	١	١٥٧٨,٣٤	٤٤	٧,٤
البحرين	٣٠٨,٠٦	١٢	١٠٠,٢٧	١	٠,٠٠	٠	١٨,٦٩	١	٤٠٩,٠٥	٧	٣٧٥,٩٠	٨	١٢١١,٩٧	٢٩	٥,٧
جزر القمر	٥,٥٢	١	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٥,٥٢	١	٠,٠
جيبوتي	٣٠,٨٦	١٠	٧,٠٢	١	١٦,٩٥	٤	٢١,٠٢	٣	١١٠,١٨	٨	٤٧,٢٧	٤	٢٣٣,٣٠	٣٠	١,١
مصر	٤٨٩,٧٠	٢٨	٠,٠٠	٠	١٤١,٤٠	٩	١٠٠,١٣	٤	١٢٥٢,٢١	١٦	٧٩٧,١٥	١٠	٢٧٨٠,٥٩	٦٧	١٣,١
العراق	١٢,٥٢	١	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	١٢,٥٢	١	٠,١
الاردن	٣٧٧,٠١	١٩	٧٢,٢٠	٥	٢٠,٢٧	٣	٧٨,٧٧	٣	٦٥٨,٣٦	١١	١١٩,٨٨	٢	١٣٢٦,٤٩	٤٣	٦,٣
الكويت	١٩,٣٣	٣	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	١٩,٣٣	٣	٠,١
لبنان	٤٣٨,٨١	٢٣	٣٧,٦٠	٤	٤٠,٠٠	٤	١٣٥,٧١	١١	٨١٨,٠٦	١٣	٢٥٢,٥٩	٧	١٧٢٢,٧٧	٦٢	٨,١
ليبيا	١١٥,٧٤	٤	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٤٣٤,٥٢	٥	٠,٠٠	٠	٥٥٠,٢٦	٩	٢,٦
موريتانيا	١٤٩,٠٤	٢٠	٠,٠٠	٠	٦٦,٧٦	١٤	٣٢,٠٤	١	٤٨٣,٣٣	١٢	٧٥,٥٠	٣	٨٠٦,٦٧	٥٠	٣,٨
المغرب	١٠١٠,٢٣	٢٥	٢٨٠,٧٧	٣	٧٩,٨٠	٥	١٥٠,٨٦	٩	١٢٦٤,٤٧	١٩	٤٩٨,٠١	١٠	٣٢٨٤,١٤	٧١	١٥,٥
عمان	١٩١,٨٢	١١	١٧٦,٢٠	٣	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٨٠٩,١١	١١	٢٠٣,٩٦	٦	١٣٨١,٠٩	٣١	٦,٥
فلسطين	٤٠,٨٦	٩	٠,٠٠	٠	١٨,٠٠	٢	٠,٠٠	٠	٩,٧٩	١	٠,٠٠	٠	٦٨,٦٥	١٢	٠,٣
قطر	٢١,٩٥	١	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٢١,٩٥	١	٠,١
السعودية	٥٢٤,٣٥	٢٢	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٥٢٤,٣٥	٢٢	٢,٥
الصومال	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠
السودان	٢٦٤,٧٤	٢٩	١٦٤,٤٥	٣	١١٢,٧٠	٩	٠,٠٠	٠	٥٦٥,٨٠	٨	١٠٢,٦٤	١	١٢١٠,٣٣	٥٠	٥,٧
سورية	٣٢٤,٧٤	٧	٢٦٨,٧٢	٦	٦٦,٢٠	٥	٠,٠٠	٠	٦٠٠,٦١	٩	٩١,٤١	٢	١٣٥١,٦٨	٢٩	٦,٤
تونس	٣٠٨,٧٦	٢٣	٤٠,١١	٢	٤٧,٤٢	٥	٣١,٣٧	٣	٨٧٧,٢٨	١٢	٧٢,٤٤	٣	١٣٧٧,٣٧	٤٨	٦,٥
الإمارات	١٧٦,٥٠	١١	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	١٧٦,٥٠	١١	٠,٨
اليمن	١١٤,١٠	١٣	٠,٠٠	٠	٥٥,٢٢	٦	٣١٨,٤٠	١٢	١٠٨٨,٩٩	٢٠	٠,٠٠	٠	١٥٧٦,٧١	٥١	٧,٤
المجموع	٥٤٠٦,١٢	٢٩١	١٢٦٧,٦٧	٣٠	٦٦٤,٧٢	٦٦	١٠٩٥,١٨	٦١	١٠١١٦,٩٩	١٦٠	٢٦٦٩,٨٦	٥٧	٢١٢٢٠,٥٣	٦٦٥	١٠٠,٠٠
النسبة المئوية	٢٥,٥		٦,٠		٣,١		٥,٢		٤٧,٧		١٢,٦		١١٠٠,٠		

الجدول الرقم (٨)
العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية للدول العربية حسب القطاعات المستفيدة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) (مليون دولار)

الدول العربية / القطاعات المستفيدة	عدد العمليات التمويلية	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والصيد	الصناعة والتعدين	أخرى	المجموع
الجزائر	٤٤	٢٥٦,٢١	٣٨٨,٩٦	٣٣٦,٣	٨٢,١٦	٠	٥١٤,٧١	١٥٧٨,٣٤
البحرين	٢٩	٣٩٨,٠٥٧	٣٣٠,٦	١٢٤,٩٦	٠	١٣١,٥٨	٢٢٦,٧٦	١٢١١,٩٦
جزر القمر	١	٠	٠	٥,٥٢	٠	٠	٠	٥,٥٢
جيبوتي	٣٠	٥٩,٤٥	٦٨,٩٩	٤	١,٥٧	٤,٥	٩٤,٧٩	٢٣٣,٣٠
مصر	٦٧	٢١٥,٠٦	١٣٢١,٣٨	٢٠٠,٥٣	٢١٧,٤٨	٢٩٣,٨٦٢	٥٣٢,٢٧٥	٢٧٨٠,٥٩
العراق	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٢,٥٢	١٢,٥٢
الأردن	٤٣	٢٠٠,٦١	٢٠٩,٨٧	٥١,٨٣	٣٢٩,٥٧	٨٩	٤٤٥,٦٠٨	١٣٢٦,٤٩
الكويت	٣	٠	٦	٠	٠	٠	١٣,٣٣	١٩,٣٣
لبنان	٦٢	٤٣٢,٨	٢٦٠,٨٢	٣٩٢,١	٢٧,٣١	٠	٦٠٩,٧٥	١٧٢٢,٧٨
ليبيا	٩	٥٨,٤٢	٣٦٧,١٦	٠	٠	١٢٤,٦٨	٠	٥٥٠,٢٦
موريتانيا	٥٠	٢٣٣,١٩	٦٣,٩٢	٣٥٨,٢٥	٣٢,٧٢	٤,٨٦	١١٣,٧٣٢	٨٠٦,٦٧
المغرب	٧١	١٨٠٣,٣٢٧	٧٢٠,٠٤	٣٣٧,٨١	١٤٥,٥٧	٠	٢٧٧,٣٩	٣٢٨٤,١٤
عمان	٣١	٨٤٢,٧٢	١٤٤,١٦	١٥٠,٥١	٠	٤,٥٨	٢٣٩,١٢	١٣٨١,٠٩
فلسطين	١٢	٥	١١,٣٦	٠	١٢,١٩	٠	٤٠,١	٦٨,٦٥
قطر	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢١,٩٥	٢١,٩٥
السعودية	٢٢	١٠	٠	٠	٢٥,٥٧	٤٦٢,٥٦	٢٦,٢٢	٥٢٤,٣٥
الصومال	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠
السودان	٥٠	٢٤٤,٢٦	٥٧٨,٩١	٢٦,٥٨	١٦٦,٦٧	٨١,٩٣	١١١,٩٨٤	١٢١٠,٣٣
سورية	٢٩	٤٣٢,٤	٦٥٧,٠٢	٤٥,٠٨	١٢٦,٩٦	٨٤,٠٢	٦,٢	١٣٥١,٦٨
تونس	٤٨	٣٦٨,٩٧٦	٢١٧,٨٢	١٦٥,٦٤	٢٥١,١٥١	١٥٢,٣٧	٢٢١,٤١٦	١٣٧٧,٣٧
الإمارات	١١	٦٠	٦٠	٠	٠	١٠,٠٣٣	٤٦,٤٧	١٧٦,٥٠
اليمن	٥١	٤٩٦,٢٧	٤١٣,٩٧	١٦٣,٣٤	٥٤,٧٠٤	٣٩,٦١٦	٤٠٨,٨١٣	١٥٧٦,٧١
المجموع	**٦٦٥**	**٦١١٦,٧٥**	**٥٨٢٠,٩٨**	**٢٣٦٢,٤٥**	**١٤٧٣,٦٣**	**١٤٨٣,٥٩**	**٣٩٦٣,١٤**	**٢١٢٢٠,٥٣**
النسبة المئوية		٢٨,٨	٢٧,٤	١١,١	٦,٩	٧,٠	١٨,٧	١٠٠,٠

الجدول الرقم (٩)

اجمالي مساعدات مؤسسات وصناديق التنمية العربية للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع	النسبة المئوية
الأردن	٢٩٩	١٠١	٢٨٠	١٠	٢٢	٨١	٦٧	٢١١	٦٥	١٩١	١٣٢٦	٧,٣
البحرين	١٩٢	٢٦١	١١٠	٥٠	١٦٩		٦٨	١٩٦	٠	١٦٦	١٢١٢	٦,٧
تونس	١٢٥	٩٥	١٦٩	١٨٧	١٨٤	٢٤٣	١٣١	١٥	١٠٧	١٢١	١٣٧٧	٧,٦
جيبوتي		٥٥	٢٦	٢٣	١٠	٢٣	٤٥	٢٤	٢٧	٠	٢٣٣	١,٣
السودان	١٦	٢٧	١٤٨	١١٩	٣٦٦	١١٧	١٣٢	١٢٨	١٨	١٣٨	١٢١٠	٦,٧
سورية	٢٣٥	٣٥٩		١٨٣	٦٨	٧٥	١٠	١٠٦	٢١٦	٩٩	١٣٥٢	٧,٥
عمان	١٨٢	٣٢	١٧٥		٢٥	١٤٦		٢٥٩	٢١٧	٤٣١	١٤٦٨	٨,١
لبنان	١١٨	٦١	١٣٢	٢٣٢	٢١٦	١٤٢		٢٣٨	٣٤٠	٢٤٤	١٧٢٣	٩,٥
مصر	١٣٠	١٥١	٧٦	١٥٧	٥٠٠	٥٥٠	٣٨٠	١٥٥	٣٩٧	٢٨٤	٢٧٨١	١٥,٣
المغرب	١٣٥	١٤٦	١٨٤	٢٦٥	٣١٧	٤٥٤	٢١٤	٥٣٤	٤٦٥	٣٦٢	٣٠٧٦	١٧,٠
موريتانيا	٨	٢٥	٧	١٢٣	٣٢	٢٠	٢١٢	٤٦	٣٨	٢٩٦	٨٠٧	٤,٤
اليمن	٣٩	٥٩	٣٣	٢٨٥	١١٨	٢١٢	٢٤٠	١٥٨	٢١٥	٢١٩	١٥٧٧	٨,٧
المجموع	**١٤٨٠**	**١٣٧٢**	**١٣٤٠**	**١٦٣٤**	**٢٠٢٧**	**٢٠٦٢**	**١٤٩٩**	**٢٠٧٠**	**٢١٠٦**	**٢٥٥٢**	**١٨١٤٢**	**١٠٠,٠**

المصدر: تقرير العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية، ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (١٠)
الاستثمار الاجمالي في الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع	النسبة المئوية
الأردن	١٧٢٨	١٧٦٠	١٨٩٢	١٨٩٠	١٩٢٦	٢١٢٥	٣١٢٤	٣٠١٥	٢٩٧٤	٣٠٦٨	٢٣٥٠١	٣,٦
البحرين	١٣٢٥	٥٢٣	٨٢٠	٩٦٧	١٧١٣	٢٠٣٨	٢٧٩٧	٣٢٣٩	٤١٢٧	٥٠٠٤	٢٢٥٥٢	٣,٥
تونس	٥٣٩٧	٥٢٣٥	٥٣٠٢	٥٥٩٩	٥٩٤٣	٦٧٢٠	٧١٨٦	٦٣٧٨	٧٥٧٢	٨٦٩٢	٦٤٠٢٥	٩,٩
جيبوتي	١١٧	١١٩	٦٨	٤٧	٦٥	٩٧	١٠٨	١٢٠	١٢٨	١٣٣	١٠٠٢	٠,٢
السودان	٢٤٢٧	١٧١٥	١٥٠٧	٢٦٢٤	٢٩٠٤	٣٥٥٠	٥٠٦٠	٦٢٧٣	٧٠٩٦	٨٣٦١	٤١٥١٧	٦,٤
سورية	٣٢٩٧	٣١٤٨	٣٢٦٨	٤١١٧	٤٢٠٠	٥٠٥٥	٤٢٦٢	٤٩٥٠	٥٨٥٣	٧٠٠٩	٤٥١٥٨	٧,٠
عمان	٣٣٧٨	٢٣٣٣	٢٣٧٠	٢٥٢١	٢٥٤٢	٣٣٩٨	٥٠٩٣	٥٥٨٤	٦١٨٥	٧١٥٢	٤٠٥٥٦	٦,٣
لبنان	٤٩٢٣	٤٩٥١	٤٨٥٤	٤٩٦٧	٥٤١٩	٥٦٣٠	٦٣٣٢	٥٥٨٣	٥٦٣٨	٦٢٣٤	٥٤٥٣٠	٨,٤
مصر	١٨٢٤١	١٩٥٨٨	١٩٤٧٣	١٧٧٨٠	١٥٣٢٩	١٣٧٠٠	١٣٣١٦	١٦٠٩٣	٢٠١١١	٢٧١٨٤	١٨٠٨١٤	٢٧,٩
المغرب	١٠٤٠٠	٩٨٥٥	٩٤٥٩	٩٨٥٦	١٠٤٩٦	١٣٦٨٧	١٦٢١٠	١٧٨٣٨	٢٠٦٩٤	٢٤٤٥١	١٤٢٩٤٦	٢٢,١
موريتانيا	٢٠٠	٢١٣	١٩٩	٢٧١	٢٥٦	٣٥١	٦٨٣	١٢٤٢	٩٠٩	١٤٨٦	٥٨٠٨	٠,٩
اليمن	٢٠٣٥	١٧٨٨	١٨٢٤	١٩٢٧	١٩٧٧	٢٤٤١	٢٨١٣	٣١٠٦	٣١٢٦	٣٦٩٢	٢٤٧٢٩	٣,٨
المجموع	**٥٣٤٦٦**	**٥١٢٢٧**	**٥١٠٣٦**	**٥٢٥٦٦**	**٥٢٧٦٨**	**٥٨٧٩٢**	**٦٦٩٨٤**	**٧٣٤٢٠**	**٨٤٤١٢**	**١٠٢٤٦٥**	**٦٤٧١٣٧**	**١٠٠,٠**

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨** (نسخة أولية).

الجدول الرقم (١١)
نسبة مساعدات مؤسسات وصناديق التنمية العربية إلى الاستثمار الاجمالي (بالمئة)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	خلال الفترة ١٩٩٨ـ ٢٠٠٧
الأردن	١٧,٣	٥,٧	١٤,٨	٠,٥	١,١	٣,٨	٢,٢	٧,٠	٢,٢	٦,٢	٥,٦
البحرين	١٤,٥	٤٩,٩	١٣,٤	٥,١	٩,٨	٠,٠	٢,٤	٦,٠	٠,٠	٣,٣	٥,٤
تونس	٢,٣	١,٨	٣,٢	٣,٣	٣,١	٣,٦	١,٨	٠,٢	١,٤	١,٤	٢,٢
جيبوتي	٠,٠	٤٦,٣	٣٨,٦	٤٧,٩	١٤,٧	٢٤,٠	٤١,٦	٢٠,٢	٢١,٣	٠,٠	٢٣,٣
السودان	٠,٧	١,٦	٩,٨	٤,٥	١٢,٦	٣,٣	٢,٦	٢,٠	٠,٣	١,٦	٢,٩
سورية	٧,١	١١,٤	٠,٠	٤,٥	١,٦	١,٥	٠,٢	٢,١	٣,٧	١,٤	٣,٠
عمان	٥,٤	١,٤	٧,٤	٠,٠	١,٠	٤,٣	٠,٠	٤,٦	٣,٥	٦,٠	٣,٦
لبنان	٢,٤	١,٢	٢,٧	٤,٧	٤,٠	٢,٥	٠,٠	٤,٣	٦,٠	٣,٩	٣,٢
مصر	٠,٧	٠,٨	٠,٤	٠,٩	٣,٣	٤,٠	٢,٩	١,٠	٢,٠	١,٠	١,٥
المغرب	١,٣	١,٥	١,٩	٢,٧	٣,٠	٣,٣	١,٣	٣,٠	٢,٢	١,٥	٢,٢
موريتانيا	٣,٨	١١,٧	٣,٥	٤٥,٣	١٢,٥	٥,٦	٣١,١	٣,٧	٤,٢	١٩,٩	١٣,٩
اليمن	١,٩	٣,٣	١,٨	١٤,٨	٦,٠	٨,٧	٨,٥	٥,١	٦,٩	٥,٩	٦,٤
المجموع	**٢,٨**	**٢,٧**	**٢,٦**	**٣,١**	**٣,٨**	**٣,٥**	**٢,٢**	**٢,٨**	**٢,٥**	**٢,٥**	**٢,٨**

المصدر: المصدر نفسه، والعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، ٢٠٠٧.